

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل متغيرات المربع السحري لكالدور  
دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL في الجزائر للفترة 2000-2020

The impact of monetary policy on economic growth under the variables of the  
magic square of Kaldor Standard study using the ARDL model in Algeria for the  
period 2000-2020

قبورة عدة<sup>1</sup>، عريس مختار<sup>2</sup>

KABOURA Adda<sup>1</sup>, ARIS Mokhtar<sup>2</sup>

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)،  
adda.kaboura.etu@univ-  
mosta.dz

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)،  
mokhtar.aris@univ-mosta.dz  
تاريخ الاستلام: 2021/11/07 تاريخ القبول: 2021/02/02 تاريخ النشر: 2022/03/21

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تطبيق نمذجة قياسية لأثر بعض متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2020-2020)، وذلك من اجل محاولة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين بعض المتغيرات (المعروض النقدي، التضخم، والنتاج المحلي الإجمالي)، توصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، المربع السحري، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي للفترة الزمنية.  
تصنيفات JEL: E52، E49، C52، C32.

#### Abstract:

This study aims to apply a standard modelling of some monetary policy variables impact on economic growth in Algeria for the period (2020-2020), in order to understand the nature of the economic relationship between the variables of the sample (money supply, inflation, and GDP). The study concluded that there is a long-term relationship between the selected economic variables and their impact on economic growth in Algeria, whether in the short and long term.

Keywords: monetary policy, economic growth, magic square, Algeria. ARDL.

JEL Classification: E52, E49, C52, C32.

المؤلف المرسل: قبورة عدة الإيميل: adda.kaboura.etu@univ-mosta.dz  
Kaboura Adda, adda.kaboura.etu@univ-mosta.dz,

1-مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، السبب الذي أدى إلى تسمية النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي وتكتسي السياسة النقدية هذه الأهمية نظرا لتأثيرها وفعاليتها في التحكم في كمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بالمعروض النقدي بحيث إذا رأت أن الاقتصاد يعاني تخمة من النقود تقوم باتخاذ الإجراءات الكفيلة المتمثلة في سحب الكمية الزائدة والعكس في حالة الكساد، كما تستطيع السلطة النقدية التأثير في اتجاه التمويل نحو قطاعات معينة دون المساس بكمية التمويل حتى يحافظ الاقتصاد على توازنه، إضافة إلى أن أي هيئة ما لديها السلطة لتنظيم النقود تتمتع بدور بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية.

1-1-إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تتضح لنا ملامح إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي: ما هو أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020؟. وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف يؤثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

-كيف يؤثر التضخم في النمو الاقتصادي في الجزائر؟

-ماهية علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟

1-2-فرضية الدراسة: للإجابة على التساؤلات المختلفة، يمكن طرح الفرضيات التالية:

-يوجد تأثير لكل من المعروض النقدي بمعناه الواسع والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر.

-توجد علاقة عكسية ما بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2020.

1-3أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في البحث عن العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) باستخدام النمذجة القياسية وذلك بتطبيق

نموذج ARDL.

1-4أهداف الدراسة: يمكن حصر أهداف الدراسة كما يلي:

-إبراز دور السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

-تقدير معادلة السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج

الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) للفترة:2000-2020.

1-5 منهجية الدراسة: بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضية وتحليلها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لبعض المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة وأهم تطوراتها في الجزائر، كما اعتمدنا على الأسلوب القياسي وذلك باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية ARDL.

1-6 الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي تناولت موضوع أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر نميز ما يلي:

-مقال ل: حاج سليمان ربيعة، منافر نور الدين (2020)، بعنوان: "نمذجة قياسية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018"، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية السياسة النقدية و دورها في تحفيز و رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980-2018، و لقد أظهرت نتائج التحليل القياسي للنموذج (ARDL) أن هناك اثر معنوي إحصائيا للسياسة النقدية ممثلة بمعدلات نمو الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فلقد كانت أكثر فعالية عند استخدامها لسياسة إعادة الخصم.

-دراسة بعنوان " دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 -2015 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع" ARDL ، التي سعت إلى تحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة بالاعتماد على نموذج ARDL في المدى القصري و الطويل. توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل إعادة الخصم و العرض النقدي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما في المدى القصري، فتبين أن السياسة النقدية تساهم في الناتج الحقيقي الإجمالي ولكن بشكل ضعيف من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ومن جهة أخرى تبين وجود عالقة طردية (موجبة) بني العرض النقدي والنمو الاقتصادي وعلاقة عكسية بين كل من معدل إعادة الخصم و النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، و في الأخير استنتجت انه للسياسة النقدية اثر إيجابي نسبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما توصلت الى وجود علاقة سببية من العرض النقدي نحو النمو الاقتصادي و من معدل الخصم الى النمو.

-دراسة بعنوان "Can Monetary Policy Drive Economic Growth Empirical Evidence From Tanzania" حاولت هذه الدراسة البحث في تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في تنزانيا خلال الفترة 1975-2013 باستخدام نموذج ARDL ، توصلت الدراسة لعدم وجود أي تأثير للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل بغض النظر عن القناة المستخدمة، كما

وجدوا أن السياسة النقدية حيادية في المدى القصري فقط عند استخدام قناة سعر الفائدة، أما عند استخدام عرض النقود كمييار للسياسة النقدية فإنه يتضح وجود علاقة سلبية بني السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

## 2-قراءة نظرية حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

أصبحت السياسة النقدية أحد اهم السياسات الاقتصادية عبر تنوع أدواتها وأهدافها في ظل الظرف الاقتصادي غير المستقر. وفي سياق هذا سيتم التطرق الى بعض أساسياتها.

### 2-1- ماهية السياسة النقدية:

تعمل السياسة النقدية على تنظيم كمية النقود المتداولة في المجتمع بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومن خلال هذا المحور سيتم تسليط الضوء على ماهية السياسة النقدية وذلك بالتطرق إلى تعريفها، أهدافها وأدواتها مع الإشارة إلى كيفية تطور أهم المؤشرات النقدية في الجزائر والمتعلقة بموضوع دراستنا.

### 2-1-1 تعريف السياسة النقدية: يمكن تمييز بعض التعاريف كما يلي:

-التعريف الأول: " العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة النقدية". (Jean, 1998, p. 277)

-التعريف الثاني: يعرفها GEORGE PARIENTE على أنها "مجموعة التدابير المتخذة من قِبل السلطات النقدية قصد احداث أثر على الاقتصاد ومن اجل ضمان استقرار أسعار الصرف". (بلوافي، 2012، صفحة 462)

وبالتالي انطلاقا ما سبق، يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.

### 2-1-2 أنواع السياسات النقدية: تنقسم السياسة النقدية وفقا للأسباب الداعية الى استخدامها

الى نوعين: سياسة نقدية انكماشية وأخرى توسعية، ويمكن إيضاح كل منهما كما يلي: (مختاري و بن البار، 2021، صفحة 5)

### -السياسة النقدية التوسعية:

يتم اتباع هذا النوع من السياسة النقدية في حالة التضخم التي يعاني منها اقتصاد دولة ما وذلك بمحاولة امتصاص السيولة لتخفيض المعروض النقدي إضافة الى رفع معدلات الفائدة لأجل خفض الطلب الاستهلاكي.

### -السياسة النقدية الانكماشية:

يتم اتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي (الحالة التضخمية) الناتجة عن زيادة الطلب مقارنة بالعرض، مما يستدعي تدخل البنك المركزي للتقليل من كمية النقود المتداولة، ولهذا الغرض يقوم البنك المركزي بعكس ما يقوم به في الحالة الانكماشية: (علام وعلام، 2020، صفحة 453)

-الرفع من معدل الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني من اجل التقليل من النقود المتداولة في الاقتصاد.

-الرفع من معدل الفائدة للتقليل من الطلب على القروض.

-الدخول في السوق المفتوحة كبائع للأوراق الحكومية بغرض امتصاص الكتلة النقدية المتداولة.

2-1-3 أدوات السياسة النقدية: تتمثل أدوات السياسة النقدية فيما يلي:

2-1-3-1 الأدوات الكمية للسياسة النقدية: ويقصد بها تلك الأدوات التي تؤثر على الحجم الكلي للائتمان في النظام المصرفي دون الاهتمام بنوعه ويطلق عليها الأدوات الغير مباشرة وتتمثل فيما يلي:

ا-سعر إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك لخصمه، ويسمى أيضا سعر البنك، وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من الأشكال إعادة التمول التي يقوم البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة. (قدي، 2006، صفحة 87)

ب-سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني: يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي، ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية. (قدي، 2006، صفحة 87)

ج-سياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية أو النقدية بائعا أو مشتريا بالأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة رغبة منه ضخ السيولة أو امتصاصها، وهذا ما يعمل في ذات الوقت على انخفاض معدلات الفائدة أو ارتفاعها. (صالح، قواط، وزلاقي، 2018، صفحة 62)

1-3-2 الأدوات النوعية للسياسة النقدية: الأدوات النوعية هي أدوات موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان، حيث وضعت هذه الأدوات للتأثير على قطاعات معينة داخل الاقتصاد الوطني دون غيرها من القطاعات. (بلعزوز، 2008، صفحة 129)

أ- السقوف التمويلية: تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي جعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجوز أو أن تفترض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك المركزي. (بلعزوز، 2008، صفحة 130)

ب- تخصيص التمويل: يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كما يستطيع أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض البنوك بهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.

ج- الاقتراض بضمان السندات مع التقييد بهامش الضمان: المقصود بذلك هو اشتراط البنك المركزي بضرورة قيم الأفراد بتمويل جانب من مشترياتهم من الأوراق المالية على أن يتم الجزء الباقي عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية إذا ما رغبوا بذلك، وفي حالة الرواج يمكن أن ترتفع هذه النسبة تجنباً للتضخم، أما في حالة الكساد فيمكن أن تنخفض تجنباً للانكماش. (كلاش، نايلي، وبونيرة، 2020، صفحة 280)

د- تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنوع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو أن يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من قيمة المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط إضافة إلى الأدوات سابقة الذكر، هناك بعض الحالات التي يجد فيها البنك المركزي سبيلا سوى التدخل الصريح المباشر، وذلك عن طريق: إصدار تعليمات مباشرة إلى المؤسسات البنكية، إصدار توجيهات ونصائح عامة، الإقناع الأدبي، الرقابة والتفتيش الدوري على العمليات التي تقوم بها البنوك. (محب خلق، 2015، صفحة 372)

1-4 أهداف السياسة النقدية: هناك مجموعة من الأهداف تسعى السياسة النقدية لتحقيقها، وتمثل هذه الأهداف بما يلي: (مسغوني و بلعباس، 2020، صفحة 264)

-حسب المادة 35 من الأمر 11-03 "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على استقرار الداخلي والخارجي للنقد". (معمرى ويحياوي، 2020، صفحة 157)

-تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات التي تؤثر على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا والناجمة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار؛

-المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة الحجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي؛

-المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات السوق المالي السوق النقدي (وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني؛

-المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

## 2-2 مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها مختلف الدول أيا كان نظامها الاقتصادي وأيا كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى تعريف النمو الاقتصادي وطرق قياسه

### 2-2-1 مفهوم النمو الاقتصادي:

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، حيث أن معظم دراسات النظرية الاقتصادية، تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ الوقائع الاقتصادية، ترجع الأصول الأولى للنمو الاقتصادي الى الثورة الصناعية، ومنه يمكن ذكر التعاريف التالية (اجري وبابا، 2017، صفحة 32):

-التعريف الأول: "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني (GNI) بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي". (بن عزة وشليل، 2018، صفحة 180)

-التعريف الثاني: ارتبط النمو الاقتصادي كثيرا بالقدرة الشرائية، مستوى العيش، ومستوى الرفاه لدى الناس عامتهم. وعلى هذا الأساس يعرف بعض الاقتصاديين " بأنه التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد في الناتج الوطني الحقيقي"، ويدعم هذا توافر ما يكفل مواجهة الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للأعوان الاقتصاديين، وكذا عملية الحد من الندرة النسبية للموارد، والمواد فيحدث إنتاجا. (بن زيدان، 2013، صفحة 2)

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا تعريف النمو الاقتصادي: على أنه ظاهرة اقتصادية كمية ناتجة عن زيادة حقيقية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يجب أن تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان.

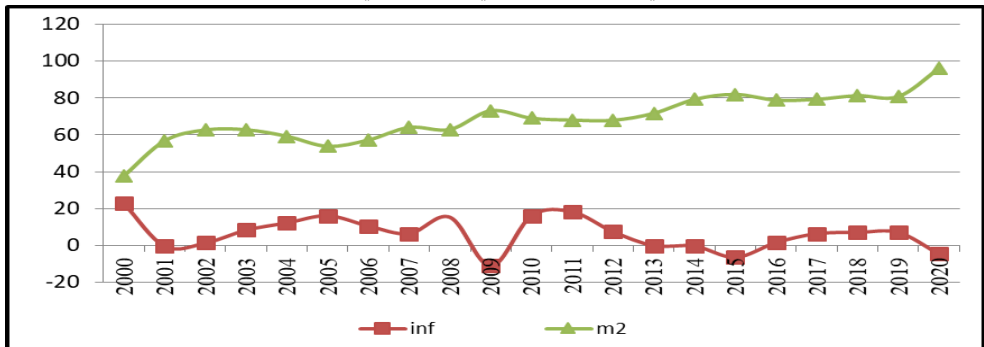
2-2-2 محددات النمو الاقتصادي: ترتبط قدرة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي، من خلال إمكانية تأثيرها على حجم النشاط الاقتصادي الحقيقي، وحتى يتم ذلك بشكل ناجح، لا بد وأن تكون السياسة النقدية منفذة بشكل منطقي ومقبول، حيث تتواجد في المدرسة النقدية، عدد من النماذج القياسية التي تيم تطبيقها بهدف قياس و تحليل السياسة، حيث تقوم تأثيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي على متوسط التحكم في الأسعار، فيرى خبراء الاقتصاد في هذا الإطار أن الشركات تتأثر بحالات تغير السوق، ومن ثم تعمل على تعديل سلوكها للاستجابة للتغيرات التي تطرأ في السياسة النقدية.

كما أن تؤثر العديد من المتغيرات والأزمات على مسار النمو الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى حدوث تحويل في الموارد التي يتم تخصيصها، مما يؤدي ذلك إلى انكماش النشاط الاقتصادي الكلي. هذا الأمر يترتب عليه تعطيل رأس المال، وزيادة نسبة البطالة ومنه يمكن القول أن السياسة النقدية تتأثر بشكل كبير بمحددات النمو الاقتصادي بسبب التغيرات التي تطرأ على نمط السياسة النقدية المستخدم، و بالتالي يتغير سلوك الأفراد والشركات فيتم تحديد اتجاه النمو وفق هذه المتغيرات هبوطا وصعودا وفق تأثير السياسة النقدية. (Mohseni & Reza, 2020, p. 169).

### 3- تحليل و اقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذا المحور سيتم التطرق الى مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، وذلك بتتبع تطور حجم الكتلة النقدية ومقابلاتها ودور هذه الأخيرة في ضبط التضخم خلال الفترة محل الدراسة.

الشكل رقم 01: تمثيل بياني للمعرض النقدي والتضخم في الجزائر للفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، 2020.



## عنوان المقال: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

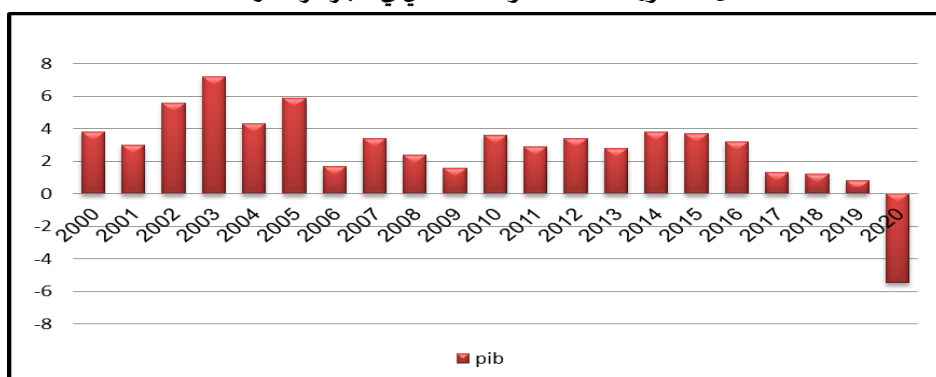
### دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2020

تحليل الشكل رقم 1: من خلال التمثيل البياني نلاحظ زيادة في الكتلة النقدية من 2000 إلى 2003 حيث بلغت 62.82% سنة 2003، وهذا التزايد راجع إلى تطور الجهاز المصرفي واتساع قنوات جمع الودائع الأجلة (أشبه النقود) أما نسبة التضخم بلغت نسبة 8.33% سنة 2003 لترتفع إلى 16.13% سنة 2005 لتتراجع إلى نسبة 6.40% سنة 2007، أما الكتلة النقدية في هذه الفترة شهدت استقرار ملحوظ حيث بلغت نسبة الكتلة النقدية 64.09% وهذا لتحسن وضعيية الاقتصاد نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وقد شهدت نسب الكتلة النقدية ارتفاع محسوس إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت نسبة الكتلة النقدية 82% أما نسبة التضخم فقد انكسرت إلى 6.46%، ثم تراجعت نسبة التضخم السنوي في الجزائر إلى مستوى 2 بالمائة خلال 2019، نزولا من 4.3 بالمائة خلال 2018. وهذا راجع إلى تطور أسعار الاستهلاك، إن ارتفاع التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

ويعد هذا التحسن في السيولة المالية المسجل بنهاية 2020، ثمرة إجراءات السياسة النقدية التي أقراها بنك الجزائر في مجال خفض نسبة الاحتياطات الإلزامية ورفع الحد الأدنى لإعادة تمويل السندات العمومية القابلة للتفاوض وتمديد مدة إعادة التمويل من سبعة أيام إلى شهر والتلبية الكاملة لطلبات إعادة تمويل البنوك.

أما الكتلة النقدية قد واصلت في الزيادة إلى غاية 2020 حيث بلغت 96.08% وترجع أسباب هذه الزيادة إلى خارج ودائع المحروقات، في حين عرفت الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك ارتفاعا ب 12.93% منتقلة من 9437.6 مليار دج في نهاية 2019 إلى 140.76 مليار دج في نهاية 2020.

الشكل 2: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، 2020.

آليل الشكل رقم 2: أأى الارتفاع في أسعار المآروقات منذ النصف الثاني من سنة 1999 إلى انآعاش الميزانية العامة للدولة والتي سمآت بآطابق برنامج الإنعاش الاآصادي، الذي من أهأافه الأساسية الرفع من معدلات النمو الاآصادي، آيآ بلع متوسط معدلات النمو الاآصادي آلال هذه الفآرة 4.7%، بآيآ ارفعآ معدلات النمو الاآصادي من 3% سنة 2001 إلى 7.2% سنة 2003، إلا أنه آراآعآ إلى مستوى 4.3% سنة 2004 ويعزي ذلك الارتفاع إلى الآآسن في قطاع المآروقات.

أما الفآرة من 2005 إلى 2009 شهآآ آذبآآ في معدلات النمو الاآصادي آيآ شهآ انآاضا رهيبا سنة 2006 ليلع 1.7%، وهذا مرتبط بالآهور الآآ في قطاع المآروقات نتيجة أعمال الصيانة وانآاض الطلب على النفط والغاز في الآول الأوربية، ليلآسن سنة 2007 مآقآ معدل 3.4%، ليلآبأأ مجدآا سنة 2008 نتيجة الانآاض الذي سجلآه أسعار النفط في الآلاي الرابع من سنة 2008، وقآ شهآ الاآصاد الآزآري معانات وآيمة نتيجة عن الركود في الاآصاآيات المآقآمة واشآآاء الأزمة المالية العالمية آيآ انآض سعر النفط الآم بشكل آآ، أما الفآرة ما بين 2010 و 2014 والتي آزامآ مع فآرة آآسيد برنامج الآنمية الآماسي أين بلع متوسط النمو الاآصادي فآما ما يقارب 3.3%، وبلع النمو الاآصادي 0.8% في 2019 مقابل 1.2% في 2018، أما نسبة نمو النآآ الآآلي الآم باسآآناء المآروقات فقآ بلع 2.4% عام 2019 مقابل 3% عام 2018، أن النمو في عام 2019 كان "إيجابيا على الرغم من ظرف العآز في الآساب الآري لميزان المآفوعات، وانآاض اآآياآيات النقد الأآبي، وكذلك آراآع النمو في قطاع المآروقات". كان معدل النمو مآفوعأأ بشكل أساسي بقطاع الفلاآة والبناء والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الآآمآ والأشغال العمومية البآرولية، والصناعة والآآمآ.

وأآ آائآة كورونا إلى كساد الاآصاد الآزآري في عام 2020. وآشير الآقآيرات إلى أن معدل النمو في إآمالي النآآ المحلي الآققي قآ انكمش بنسبة 5.8% وسط إآراءات إغلاق صارمة لآآواء كورونا، مع انآض مآزامن في إنتاج الهيدروكربونات، والآزول بانآض الإنتاج إلى ما آون آصة أوبك الآاصة بالآزآر. وقآ آأآرآ القطاعات كآيفة العمالة، مثل الآآمآ والبناء - التي آآركز إلى آآ كبير في الاآصاد غير الرسمي -آأآراً عميقأ، مما أأى إلى فقآان العآيآ من الوظائف مؤقآأأ أو بشكل آائم. وفي الوقت نفسه، تسبب الانآض المؤقآ في أسعار النفط، إلى آانب آراآع آجم الصاآرات، في هبوط آآر في عاآآات صاآرات الهيدروكربونات.

وآشير الآقآيرات إلى أن العآز الإآمالي في الموازنة العامة للدولة قآ آسع ليلصل إلى 16.4% من إآمالي النآآ المحلي في عام 2020، في آين ارفعآ مآآر المالية العامة الناشئة عن اضآرار

## عنوان المقال: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

### دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2020

البنوك العمومية لتقديم القروض للمؤسسات المتعثرة المملوكة للدولة. وعلى الرغم من الانكماش الحاد في الواردات والتراجع المعتدل في سعر الصرف، من المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى 14.4% من إجمالي الناتج المحلي، مع انخفاض الاحتياطيات الدولية إلى 46.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020.

#### 4- قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

1-4 البيانات والفترة الزمنية وبناء نموذج الدراسة: سيتم القيام من خلال هذه الدراسة قياس الأثر المتبادل بين السياسة النقدية وبعض متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000-2020، وذلك من خلال تطبيق منهجية ARDL باستخدام برنامج Eviews 10. من خلال الاعتماد على ثلاث سلاسل زمنية، الأولى وتمثل في المتغير التابع والتي هي النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما الثانية فتتمثل في المتغيرين المستقلين ألا وهما التضخم والمعروض النقدي بمعناه الواسع. وقد تم جمع كافة البيانات من قاعدة البنك الدولي. أما صيغة النموذج فيمكن تمثيلها بالعلاقة التالية:

$$PIB = \alpha + \beta_1 M2 + \beta_2 INF + \varepsilon_i$$

حيث أن:

**PIB**: يمثل الناتج المحلي الإجمالي؛

**$\beta_2, \beta_1$** : تمثل مرئيات بالنسبة للمعروض النقدي بمعناه الواسع وبالنسبة لتضخم على التوالي؛

**$\varepsilon_i$** : يمثل الحد العشوائي.

وبالتالي فإن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة والمتباطئة ARDL يتضمن العديد من الخطوات الضرورية الواجب التحقق منها، ونتائج تطبيق هذا النموذج تتمثل فيما يلي:

#### 1-1-4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول رقم 01: نتائج استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار ديكي-فولرال مطور ADF

الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرات
Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None	
-4.9456 (0.0010)	-5.4997 (0.0016)	-4.8533 (0.0001)	0.4281 (0.9787)	-1.8592 (0.6375)	-1.1046 (0.2348)	PIB
-6.5603 (0.0000)	-6.2860 (0.0004)	-6.7426 (0.0000)	-4.4663 (0.0025)	-4.6277 (0.0077)	-3.5327 (0.0013)	INF
-4.3483	-4.3549	-4.0208	-0.5500	-5.3782	4.1250	M2

## قبوارة اءءة؁ اررس مءءار

(0.0049)	(0.0186)	(0.0004)	(0.9829)	(0.0026)	(0.9998)
----------	----------	----------	----------	----------	----------

المصدر: من إءءاء الباءءن بالاعءماء على مءرءاء البرنامء Eviews 10

ءءلل الءءول رقم 01: نلاءظ من ءلال الءءول أءلاه أن نءائء اءءباراء الاسءقرارية للنماءء الءلاء لاءءبار ADF هى مسءقرة ومءءاملة عنء الفرق الأول (1)ا؁ وبالنالى فإن هءه النءلءة مءمل مبررا لاسءءءام نموءء الانءءار الءاءى للفضواء الزمنية الموزعة المءبائءة.

### 2-1-4 اءءبار الءءامل المءءرك باسءءعمال منهء الءءوء (Bounds Tests)

بهدف هءا الاءءبار للءأكد من وءوء علاءة طوئلة الأءل من عءمها بءن المءءر الءابع والمءءر الماسءقلاء فى نموءء الءراءة بواسطة إءصائىة (F)؁ ءبء ىرءكز هءا الاءءبار على فرضىة العءم القائلاء بعءم وءوء ءءامل مءءرك بءن مءءرءاء النموءء.

الءءول رقم 02: اءءبار الءءامل المءءرك باسءءعمال منهء الءءوء (Bounds Tests)

ءءء المءءرءاء K	القىمة	
2	5.969531	إءصائىة F-Statistics
ءءوء القىمة الءرءة		
الءء الأعلى 11	الءء الأءنى 10	مسءوى معنوىة
3.35	2.63	10%
3.87	3.1	5%
4.38	3.55	2.5%
5	4.13	1%

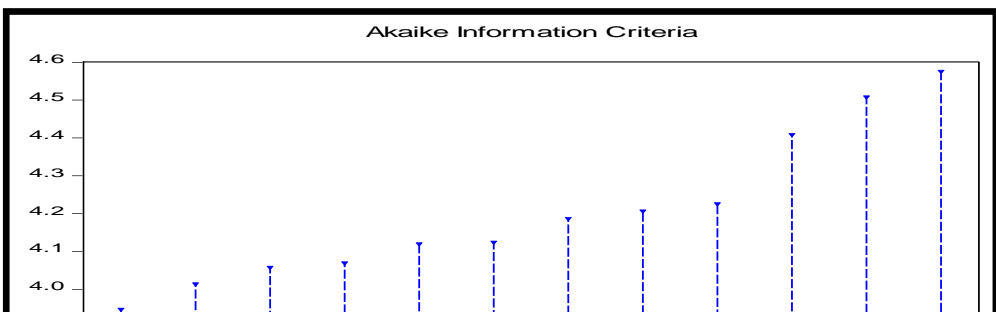
المصدر: من إءءاء الباءءن بالاعءماء على مءرءاء البرنامء Eviews 10

ءءلل الءءول رقم 02: نلاءظ من ءلال الءءول أن إءصائىة F-Statistics لاءءبار الءءوء (Bounds Tests) ءساوى 5.969531 وهى أكبر من الءء الأعلى 11 والءء الأءنى 10 عنء ءمىع مسءوواء المعنوىة؁ وهءا يعنى قبول الفرضىة البءلءة  $H_1$  الءى ءنص على وءوء علاءة ءءامل مءءرك وعلاءة ءوازنىة طوئلة الأءل ءءءه من المءءرءاء المفسرة إلى المءءر الءابع.

3-1-4 ءءءء فءرة الإبطاء المءلى:

لءءءء فءراء الإبطاء المءلى فقء ءم اسءءءام معىار Akaike info criterion وهءا ءما هو موءء فى الشءل أءناه.

الشءل 03: ءءءء فءراء ءءبائو المءلى



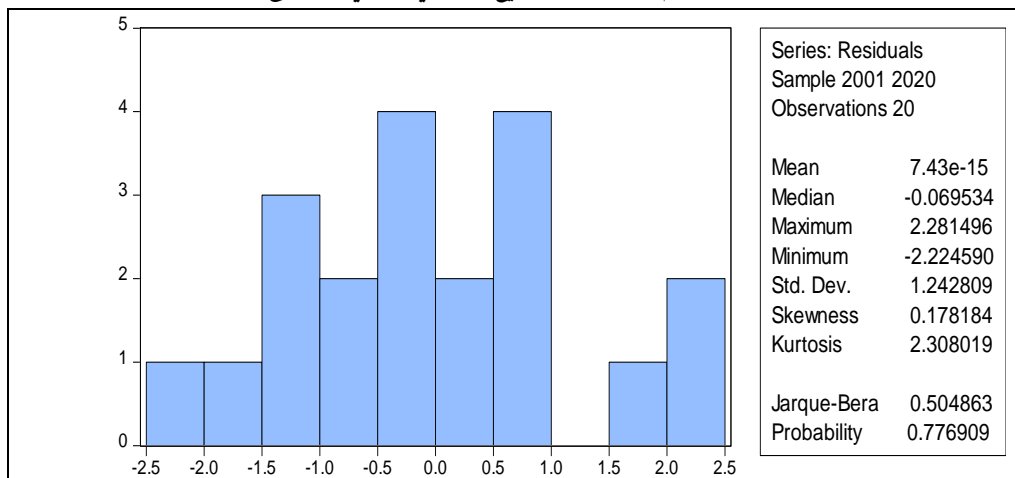
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

تحليل الشكل رقم 03: من خلال الشكل نلاحظ بأن من بين تقدير 20 نموذجا إبطاء أن النموذج الأفضل لمتغيرات النموذج هو النموذج (1,1,1) ARDL حسب معيار AIC. لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل.

#### 4-1-4 الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة:

يوجد العديد من الاختبارات التشخيصية للنموذج المدروس ومن بين أهم هذه الاختبارات تم التطرق إلى ما يلي:

الشكل رقم 04: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

أأال الشكل رقم 04: أشر نأاأ الشكل إلى أن أأبار الأوزاع الأابعا للأواقي بأن القأمة الأأمالاة لإأصائاة Jarque-Bera قأرا ب 0.776909 وهأ أكبر من مسأوى معنواة 5%، مما يؤكأ قبول فرضاة العأم الأ أنص على أن البواقي أأبع الأوزاع الأابعا.

الأول رقم 03: نأاأ الأأباراأ الشأصاة الأأرا للأموأ

أأبار الأراباأ الأاأ Breusch-Godfrey Serial Corretation LM Test			
F-statistic	0.038892	Prob.F(2.12)	0.9620
Obs*R-Squared	0.128807	Prob.Chi-Square (2)	0.9376
أأبار عأم الأاباأ ARCH			
F-statistic	2.847518	Prob.F(1.17)	0.1098
Obs*R-Squared	2.725925	Prob.Chi-Square (1)	0.0987
أأبار Breusch-pagan-Godfrey			
F-statistic	1.706057	Prob.F(5.14)	0.1979
Obs*R-Squared	7.572284	Prob.Chi-Square (5)	0.1814

المصأر: من إأاأ البأأأاأ بالأعأماأ على مأرأاأ البرنامأ 10 Eviews

أأال نأاأ الأول رقم 03: نلأأ أن نأاأ الأأباراأ الشأصاة للأموأ أأشر إلى أن:

-أأبار الأراباأ الأاأ (LM Test): أشر نأاأ أأبار الأراباأ الأاأ إلى أن F-statistic أساوا 0.038892 بأأمالاة أساوا 0.9620 وهأ قأمة أكبر من 5% مما أأعلنا نقبل فرضاة العأم أأ لا أواأ مشكلا أراباأ أاأ أأأأأ للأواقي.

-أأبار عأم الأاباأ (ARCH): أشر نأاأ أأبار عأم الأاباأ إلى أن F-statistic أساوا 2.847518 بأأمالاة أساوا 0.1098 وهأ قأمة أكبر من 5% مما أأعلنا نقبل فرضاة العأم الأ أنص على أاباأ الأاباأ البواقي، أأ أن النموأ المأأر لآس به مشكلا عأم الأأناأ.

-أأبار Breusch-pagan-Godfrey: أشر نأاأ أأبار Breusch-pagan-Godfrey إلى أن F-Statistic أساوا 1.706057 بأأمالاة أساوا 0.1979 وهأ قأمة أكبر من 5% مما أأعلنا نقبل فرضاة العأم أأ أن هذا النموأ أأاأ من المأاأل القأاساة.

1-4 أأأأر نموأ ARDL فآ كل من الأأل الأواأ والأأل القأصآر

من أأل أأأأر نموأ الأأأار الأاأ للأفأواأ الزمناة الموزعة المأاباأة والأعلاقة فآ الأأل الأواأ والأأل القأصآر سآأم الأأرق لعدة مأاأل كما هو موضح أأناأ.

الأول رقم 05: أأأأر نموأ الأأأار الأاأ للأفأواأ الزمناة الموزعة المأاباأة ARD

Dépendent Variable: PIB

Méthode: ARDL

## عنوان المقال: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

### دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2020

Date: 10/24/21 Time: 12:18

Sampler (adjusted): 2001 2020

Included observations: 20 after ajustements

Maximum dépendent lags: 3 (Automatic sélection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (1 lag, automatic): M2 INF

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 12

Selected Model: ARDL (1, 1, 1)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB (-1)	-0.047432	0.283755	-0.167158	0.8696
M2	-0.417506	0.113373	-3.682587	0.0025
M2 (-1)	0.185959	0.091362	2.035399	0.0612
INF	-0.157753	0.071942	-2.192779	0.0457
INF (-1)	-0.098802	0.050062	-1.973604	0.0685
C	21.36810	4.519012	4.728488	0.0003
R-squared	0.760687	Mean dépendent var		2.815950
Adjusted R-squared	0.675218	S.D. dépendent var		2.540511
S.E. of regression	1.447828	Akaike info criterion		3.821332
Sum squared resid	29.34690	Schwarz criterion		4.120051
Log likelihood	-32.21332	Hannan-Quinn criter.		3.879645
F-Statistic	8.900154	Durbin-Watson stat		1.853310
Prob (F-Statistic)	0.000563			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

تحليل الجدول رقم 05: من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL يظهر لنا أن معامل التحديد يساوي 76% أي أن المتغيرات المستقلة المعروض النقدي بمعناه الواسع والتضخم يفسران النمو الاقتصادي بنسبة 76% وتبقى نسبة 24% تدخل ضمن هامش الخطأ وهي متغيرات أخرى لم تندرج في هذا النموذج أو أخطاء ارتكبت أثناء القياس،

كما نلاحظ أيضا أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 8.90 وهي أكبر من نظيرتها الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج ككل ملائم وله دلالة معنوية.

1-4-5-1 تقدير نموذج الأجل الطويل: بعد التأكد من خلال منهج اختبار الحدود بأن هنالك علاقة طويلة الأجل، ينبغي الحصول على معلمات الأجل الطويل للنموذج المقدر كما يلي:  
الشكل رقم 06: تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.221062	0.048826	-4.527533	0.0005
INF	-0.244937	0.086945	-2.817160	0.0137
C	20.40046	3.831910	5.323837	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم 06 يمكن استنتاج المعادلة التالية:

$$EC = PIB - (-0.2211 * M2 - 0.2449 * INF + 20.4005)$$

تحليل الجدول رقم 06: يبرز بأن معلمة الحد الثابت في المدى الطويل المقدر بـ 20.400 موجبة ومعنوية. بينما نلاحظ أن تأثير المعروض النقدي بمعناه الواسع على النمو الاقتصادي جاء سالب ومعنوي في المدى الطويل مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المعروض النقدي بمعناه الواسع والنمو الاقتصادي، أما تأثير التضخم على النمو الاقتصادي فقد جاء سالب ومعنوي في المدى الطويل أي أن هنالك علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي.

1-4-5-2 تقدير منهجية معامل تصحيح الخطأ ECM: في هذا الاختبار يجب تحقق شرطين ألا وهما أن يكون (-1) CointEq بإشارة سالبة ومعنوي.

الجدول رقم 07: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression

Dépendent Variable: D(PIB)

Selected Model: ARDL(1, 1, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 10/24/21 Time: 12:29

Sample: 2000 2020

Included observations: 20



## عنوان المقال: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

### دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2020

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2)	-0.417506	0.089812	-4.648652	0.0004
D(INF)	-0.157753	0.051713	-3.050540	0.0086
CointEq(-1)*	-1.047432	0.194520	-5.384688	0.0001
R-squared	0.667961	Mean dependent var		-0.464050
Adjusted R-squared	0.628898	S.D. dependent var		2.156801
S.E. of regression	1.313883	Akaike info criterion		3.521332
Sum squared resid	29.34690	Schwarz criterion		3.670692
Log likelihood	-32.21332	Hannan-Quinn criter.		3.550488
Durbin-Watson stat	1.853310			

\* P-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

تحليل الجدول رقم 07: نلاحظ بأن معامل تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)$  جاءت قيمته سالبة ومعنوية، حيث بلغت قيمة  $-1.0447432$ ، وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 104.47% من الصدمات على المدى الطويل مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، وأن كل من تأثير التضخم والمعروض النقدي على النمو الاقتصادي في المدى القصير جاء سالب ومعنوي مما يدل على أن هنالك علاقة عكسية بين كل من التضخم والمعروض النقدي على النمو الاقتصادي.

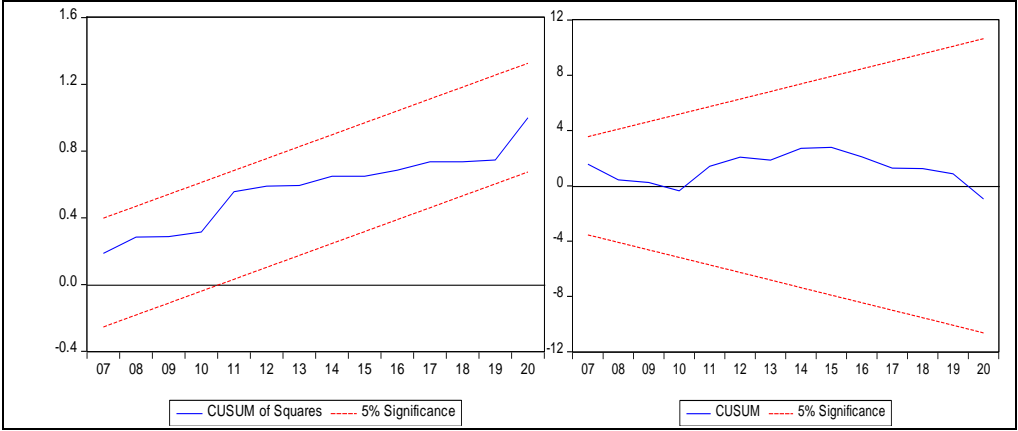
#### 6-1-4 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج ARDL

الهدف من هذا الاختبار هو التأكد من أن البيانات التي تم استخدامها في هذه الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن. ومعرفة مدى انسجام واستقرار معاملات الأجل الطويل مع معاملات الأجل القصير، ومن أجل أن يتحقق هذا تم التطرق لاستخدام اختبارين هما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي COSUM.

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي COSUM Of Squares.

الشكل رقم 05: المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من إءاءاء الباءائن بالاعاماء على مآرآاء البرنامآ 10 Eviews

أألال الشكال رقم 05: ىأضآ من الشكال أعاله أن كل من COSUM و COSUM Of Squares ىقعان داخل الءءوء الءرآة أى فى مآال الأةة عند مسأوى معنوية 5%، مما ىؤكد على وءوء اسأقرار بىن مآآرآاء الأراسة وانسآام فى النموءآ بىن نأائآ أاصىآ الآطأ فى المءى القصىر والاطول.

5-آأامة :

أم تسلط الضوء هى هءه الأراسة على أأر السىاسة النقءىة على النمو الاقأاصاءى فى الآزائر آلال الفأرة المأمآة بىن 2000-2020 وذلآ بأأباع أءل الطرق القىاسىة الءءىة والمأمآلة فى نموءآ الانآءار الءأى للفضواء الزمنىة، من أآل أأبان أأر كل من مآآرآاء السىاسة النقءىة فى الآزائر على النأآ المآلى الإآمالى فى المءى الطول والمصىر. نأائآ الأراسة: من آلال ما سبىق ىمكن ألكىص أهم النأائآ اللى أم أوصول إلها فى النقال الآئىة:

-أعأبر السىاسة النقءىة من بىن أهم السىاساء اللى أأأهآها الآزائر لأأآكم فى معروضها النقءى وذلآ بأسأآءام مآموءة من الأءواء الكىفىة والكمىة؛

-أوءء علاقة عكسىة ذات دلالة معنوية بىن المعروض النقءى بمعناه الواسع والنمو الاقأاصاءى فى المءى الطول؛

-أوءء علاقة عكسىة ذات دلالة معنوية بىن الأضآم الواسع والنأآ المآلى الإآمالى فى المءى الطول؛

-أوءء علاقة عكسىة ذات دلالة معنوية بىن المعروض النقءى بمعناه الواسع والنمو الاقأاصاءى فى المءى القصىر؛

## عنوان المقال: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

### دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2020

-توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير؛  
- علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الجزائر هي علاقة عكسية خلال الفترة الممتدة  
بين 2000-2020.

#### 6-قائمة المراجع:

- Jean, P. (1998). Monnaie Institutions Financieres et Politique Monetaire. (Economica, Ed.)
- Mohseni, & Reza, M. (2020, novembre). The Monetary Policy and Financial Economic Growth. journal of economic asymmetries, 22.
- اسماء علام ، و فاطمة علام . (سبتمبر، 2020). واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017. مجلة التمكين الاجتماعي(3)، الصفحات 450-469.
- اكرام بن عزة، و عبد اللطيف شليل. (2018). تقييم ادوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017. مجلة الباشائر الاقتصادية، 4(2)، الصفحات 178-197.
- حاج بن زيدان. (2013). دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا(اطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.
- بن علي بلعوزو. (2008). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- توفيق محب خلق. (2015). الاقتصاد النقدي والمصرفي -دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات. مصر: دار الفكر الجامعي.
- رميسة كلاش، الهام نايلي، و موسى بونويرة. (2020). اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 11(1).
- سهام مسغوني، و رابح بلعباس. (ديسمبر، 2020). اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار النفط-دراسة قياسية لبعض من الدول العربية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20(1)، الصفحات 262-275.
- عادل مختاري، و احمد بن البار. (جوان، 2021). الاثار الاقتصادية للسياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر. مجلة التكامل الاقتصادي(2)، الصفحات 1-20.
- عادل، امحمد. (جوان، 2021). الاثار الاقتصادية للسياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2012. مجلة التكامل الاقتصادي(9)، الصفحات 1-20.

- عبد المجيد قدي. (2006). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (المجلد الثاني). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد بلوافي. (جوان, 2012). السياسة النقدية في الجزائر. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاد(2)، 461-491.
- محمد حجاج، و محمد بن عيشوش. (2020). تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على مؤشر بورصة باريس CACA40، دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1987-2018. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10(05).
- محمد صلاح، يونس قواط، و حنان زلاقي. (سبتمبر, 2018). دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق اهدافها- اشارة لبعض التجارب المختارة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية- العدد الرابع، الصفحات 54-69.